



ينظم مخبر البحث

النقود والمؤسسات المالية في المغرب العربي

Monnaie et Institutions financière dans le Maghreb Arabe
MIFMA

الملنقي الوطني الحضوري الافتراضي حول:

شروط المشاركة

- ❖ أن لا يكون البحث قد سبق وتمت المشاركة به في أي تظاهرة علمية أو نشر أو قبل للنشر في مجلة علمية.
- ❖ أن يكون موضوع البحث منسجماً مع أحد محاور الملنقي.
- ❖ تقبل المساهمات باللغات الثلاث: العربية، الفرنسية والإنجليزية.
- ❖ أن يتضمن البحث ملخصاً بلغة البحث ولغة مغایرة وان لا يزيد عدد المتدخلين عن (02).
- ❖ أن لا يتجاوز عدد صفحات المداخلة عن 20 صفحة ولا يقل عن 10 صفحات بما فيها الهامش والمراجع ،

- Traditional Arabic Text
- ❖ ان تكون المداخلات باللغة العربية مكتوبة بالخط Traditional Arabic
 - ❖ حجم 14، أما باللغة الأجنبية فتكتب بخط Times New Roman بحجم 12.
 - ❖ الهامش والمراجع تكون باعتماد اسلوب APA بطريقة الآية.
 - ❖ ترفق المداخلة باستماراة المشاركة تبين المعلومات المرفقة.



ديباجة الملتقى

إن التغيرات التي مسّت العالم خاصة بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق وبروز ثورة المعلومات والتحول الكبير في دور الدولة أدت إلى دراسات متعددة وممتّبة حول موضوع التنمية المستدامة وسبل تحقيقها، من جهة أخرى تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان، الديمقراطية التشاركية، الحكم الراشد والحكومة وغيرها من المفاهيم التي تلخص الانتقال من مرحلة دور الدولة إلى تقسيم الوظائف حيث لا تكون الدولة الفاعل الوحيد فيها، وإنما يتم إشراك أطراف أخرى وفق مبدأ المشاركة والشفافية والمساءلة وتعزيز حكم القانون بما يتماشى مع تحقيق متطلبات المواطنين. وفي هذا السياق تعتبر الجماعات المحلية أسلوب تنظيم وتسخير يراد من خلاله تكرس نماذج الامركزية لإدارة شؤون الدولة وتفعيل الإدارة بالقرب من خلال جعل الدولة أكثر قرباً من المواطن وذلك عبر توزيع مختلف الصالحيات على المستوى المحلي، الأمر الذي غالباً ما ينبع عنه تخفيف الأعباء على الأجهزة المركزية للتفرغ لمهام أخرى. وقد اعتمدت الجزائر على غرار الدول الأخرى هذا الأسلوب منذ الاستقلال بمستويات متغيرة.

كان للبلدية في الجزائر الأسبقية في التنظيم حيث ظهر القانون البلدي سنة 1967 ليتبع بالقانون الولائي سنة 1969، بغرض تجسيد المخططات الوطنية للتنمية والتي كانت إرهاصاتها في الستينيات من القرن الماضي ابتداءً بالمخطط الثلاثي، وهكذا بدأت الجماعات المحلية كحاوية للتنمية بشكل شامل، و من خلال وجودها كمؤسسات مستقلة أُسندت إليها مهام وصلاحيات عدّة في مجالات التنمية من خلال القوانين المتتالية، إلا أنها قد اصطدمت بالعديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق هذه الأهداف و خاصة بعد التقسيم الإقليمي لسنة 1984، حيث بدأت تعرّف تقهراً كبيراً في أداء الخدمات وإنجاز المشاريع و انعكاساتها السلبية على التنمية المحلية والإطار المعيشي للمواطن، بسبب ضعف مصادر التمويل مقارنة بالصلاحيات و ضعف التأطير وكذا نقص الإمكانيات المادية والتكنولوجية.

هذه الوضعية للجماعات المحلية أوجبت علينا المعابنة لوضع تشخيص دقيق بغرض المعالجة. من خلال الأطر النظرية الأكademie و التجارب الناجحة للآخرين. و عليه تم اقتراح هذه الإشكالية لتكون محل ملنقي وطنى نسبي من خلاله لإثراء هذا الموضوع و مناقشته مع المهتمين سواء كانوا جامعيين، باحثين، خبراء أو ممارسين... للإسهام بقدر المستطاع في تعينة المجتمع المدني و كما منحني القرار بضرورة اعتماد المناهج العلمية الناجحة و التجارب الميدانية التي أثبتت نجاعتها.

الحكومة المحلية وتنمية الجماعات المحلية

-الآفاق والمعوقات -

يوم 08 ديسمبر 2022

حضورى / عن بعد

الم الهيئة المشرفة على الملنقي:

الرئيس الشرفي للملنقي: أ.د. مفاسو مراد - مدير جامعة تلمسان

المشرف العام: أ.د. بن لدغم فتحي - عميد الكلية

المنسق العام للملنقي: أ.د. بن بوزيان محمد - مدير المخبر

رئيس الملنقي: أ.د. بن شعيب نصر الدين

رئيس اللجنة العلمية: د. بلحاج مريم

رئيس اللجنة التنظيمية: د. بن اشن هو فريدة

استمارة المشاركة

- ❖ الاسم واللقب.....
- ❖ المؤهل العلمي.....
- ❖ مؤسسة الانتماء.....
- ❖ البريد الإلكتروني.....
- ❖ محور المداخلة.....
- ❖ عنوان المداخلة.....
- ❖ رقم الهاتف.....



مواعيد الملتقى

- آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة: 2022/11/20
- الرد على المداخلات المقبولة: 2022/11/30
- تاريخ انعقاد الملتقى: 2022/12/08



ترسل المداخلات عبر البريد الإلكتروني التالي:

E-Mail : colloquebelhadj01@gmail.com



المدعوون للمشاركة

- ❖ أعضاء الهيئة التدريسية الجامعية من أساتذة وطلبة الدكتوراه.
- ❖ الإطارات والمسيرين على مستوى الجماعات المحلية.
- ❖ ذوي الاهتمام والاختصاص بموضوع البحث.